الأمم المتحدة S/2021/1062

مجلس الأمن

Distr.: General
16 December 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أمين المظالم

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الثاني والعشرين المقدَّم من مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملا بالفقرة 20 (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017) التي تنص على أن يقدم أمين المظالم إلى مجلس الأمن تقارير نصف سنوية تتضمن موجزاً لأنشطته. ويبيّن التقرير الأنشطة المضطلع بها منذ صدور التقرير السابق، ويغطي الفترة من 24 تموز/يوليه إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2021.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير ومرفقه* وإصدارها جميعاً باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) دانييل **كيبفر فاشياتي**
أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات
1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)
بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة

* يُعمّم باللغة التي قُدم بها فقط.

120122 050122 21-19297 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مكتب أمين المظالم المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2368 (2017)

أولا - معلومات أساسية

1 - يقدِّم هذا التقرير معلومات محدَّثة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمين المظالم منذ صدور التقرير الحادي والعشرين المقدَّم من المكتب إلى مجلس الأمن في 23 تموز/يوليه 2021 (S/2021/676).

ثانيا - الأنشطة المتصلة بطلبات الرفع من قائمة الجزاءات

ألف - لمحة عامة

2 - تعلقت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير بطلبات قدمها أفراد لرفع أسمائهم من قائمة الجزاءات. وفي سياق دراسة الحالات الفردية، تواصَل أمين المظالم مع الدول الأعضاء المعنية وأجرى بحوثا ومقابلات مستقلة مع مقدمي الطلبات وخبراء ومحاورين متنوعين فيما يتصل بالحالات.

باء - طلبات الرفع من قائمة الجزاءات

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدّمت ثلاثة طلبات جديدة إلى المكتب. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان مجموع طلبات الرفع من القائمة التي قبلها المكتب منذ إنشائه قد بلغ 99 طلباً. وأثناء النظر في كل طلب، تظل جميع الأسماء مشمولة بالسرية، ما لم يطلب مقدم الطلب خلاف ذلك. وفي حالة رفض الطلب أو سحبه، لا يُكشف عن اسم مقدم الطلب في أي مرحلة من المراحل الإجرائية.

4 - ومنذ إنشاء المكتب، قدم أمين المظالم 93 تقريرا شاملا[1] إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملا بالفقرة 8 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017) أو الفقرات المناظرة لها من القرارات السابقة المعنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدّمت إلى اللجنة ثلاثة تقارير كان لا يزال اثنان منها قيد نظر اللجنة وقت كتابة هذا التقرير، بينما لم تبتّ بعد في التقرير الآخر. وفي ظل استقالة أمين المظالم اعتبارا من 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، قدَّم المكتب التقريرين الشاملين المتعلقين بحالتين من الحالات الثلاث قبل انتهاء المهلة المحددة لفترة الحوار التي حددها القرار بهدف ضمان إمكانية حفظهما قبل مغادرة أمين المظالم. وتواصَل المكتب باستفاضة مع المحامين في الحالات التي لم يُبتّ فيها بعد، ومع الدول المعنية فيما يتعلق بتقديم المعلومات وترتيبات سفر أمين المظالم إليها للاجتماع بمقدمي الطلبات على ضوء توقُّع تقديم التقارير في هذه الحالات في وقت مبكر.

(1) يتضمن هذا العدد حالة واحدة أُنجزت في عام 2011 سحب فيها مقدّم الطلب طلب رفع اسمه من القائمة بعد أن كانت أمينة المظالم آنذاك قد قدّمت تقريرها الشامل إلى اللجنة وعرضته عليها. ويتضمن أيضا حالة واحدة أُنجزت في عام 2013 قررت فيها اللجنة رفع اسم مقدم الطلب من القائمة بعد أن قدمت أمينة المظالم آنذاك تقريرها الشامل إلى اللجنة ولكن قبل أن تعرضه عليها. ولا يتضمن هذا العدد ثلاث حالات إضافية أصبحت فيها حجج أمين المظالم غير ذات موضوع بعد صدور قرار من اللجنة برفع أسماء مقدمي الطلبات من القائمة قبل أن يقدم أمين المظالم تقريره الشامل.

5 - وبالإضافة إلى ذلك، قدَّم أمين المظالم تقريرا شاملا واحدا إلى اللجنة. وقُدِّم التقرير خلال اجتماع للجنة عُقد بالحضور الشخصي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

6 - وأجرى أمين المظالم ثلاث مقابلات مع مقدمي الطلبات. وأجريت مقابلتان منها شخصيا. إنما في الحالة الثالثة، ولأسباب لا صلة لها بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أبلغت الدولة التي يحمل مقدِّم الطلب جنسيتها ويُقيم فيها أمينَ المظالم بأن سلطاتها ستمنعه من مقابلة مقدم الطلب شخصيا إذا سافر إليها لهذا الغرض. ولذلك أُجريت المقابلة عبر الفيديو.

7 - ومنذ صدور التقرير الحادي والعشرين، رُفع اسم فرد واحد من قائمة جزاءات اللجنة عقب استعراض أمين المظالم وتوصيته.

8 - ومنذ إنشاء المكتب، بُتَّ في عدد تراكمي بلغ 93 حالة تعلقت بطلبات قدمها أفراد أو كيانات أو كلاهما معًا، وذلك من خلال إجراءات أمين المظالم أو بقرار منفصل اتخذته اللجنة. ومن مجموع الحالات التي أُنجزت بالكامل من خلال إجراءات أمين المظالم، وعددها 88 حالة، حظي 65 طلبا للرفع من القائمة بالموافقة ورُفض 23 طلبا. ونتيجة للطلبات الـ 65 التي قُبلت، رفعت أسماء 60 فردا و 28 كيانا من القائمة وحُذف اسم كيان واحد لأنه كان مدرجاً في القائمة أصلا تحت اسم آخر. وإضافة إلى ذلك، رفعت اللجنة أسماء أربعة أفراد من القائمة قبل اكتمال إجراءات أمين المظالم وسُحب طلب واحد بعد تقديم التقرير الشامل. ويرد تبيان المرحلة التي بلغها النظر في جميع الحالات على الموقع الشبكي للمكتب[2]. أما تبيان المرحلة التي بلغها النظر في أحدث الحالات فيرد في مرفق هذا التقرير.

9 - وتوجد حالياً ستّ حالات لم يُبتّ فيها بعد. وثلاث حالات منها هي في مرحلة جمع المعلومات. بينما قدَّم أمين المظالم التقريرين الشاملين عن حالتين لكي تنظر فيهما اللجنة، وعرَض التقرير الشامل عن حالة أخرى على اللجنة.

10 - وكل حالة من الحالات الستّ التي لم يُبتّ فيها بعدُ رفعَها فردٌ. وحتى الآن، بلغ مجموع الحالات التي رفعها أفراد فقط 91 حالة من الحالات الـ 99. وفي حالتين من تلك الحالات، قدَّم كل طلب فيهما فردٌ واحد مع كيان واحد أو أكثر؛ وفي ست منها، قدَّم الطلبات كيانات فقط. وفي 58 حالة من الحالات الـ 99، تلقى مقدمو الطلبات مساعدة من مستشار قانوني أو هم يتلقونها حاليا.

11 - وإضافة إلى الحالات الستّ التي لم يُبتّ فيها بعدُ، شرع المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في التواصل مع فردين آخرين مدرجين في القائمة أعرب كل منهما عن اهتمامه بتقديم طلب لرفع اسمه من القائمة ولكنهما لم يفعلا ذلك بعدُ.

جيم - جمع المعلومات من الدول

12 - فيما يتعلق بكل طلب مستلَم، يدعو أمين المظالم الدول الأعضاء المعنية إلى تقديم معلومات موضوعية، مشفوعة بما يدعمها من مستندات ثبوتية حيثما كان ذلك ممكنا.

13 - وفيما يتعلق بالحالات التي قُبلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل المكتب 12 طلبا للحصول على معلومات إلى دول أعضاء، وهو بصدد إرسال 11 طلبا آخر.

---

(2) انظر: www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases.

14 - واجتمع أمين المظالم في نيويورك مع ممثلي دول أعضاء لمناقشة الحالات التي لم يُبتّ فيها بعدُ.

15 - وفيما يتعلق بالحالات الثلاث التي قدَّم فيها أمين المظالم تقريره الشامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل المكتب 19 طلباً للحصول على معلومات إلى دول، وتلقى 15 رداً من دول قدّمت معلومات. وفي إحدى الحالات، لم تردّ دولة هي صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة على طلب تقديمها معلومات بشأن الحالة. وفي حالة أخرى، تواصلت دولة جنسية المعني مع المكتب، ولكنها لم تقدم المعلومات اللازمة بشأن الحالة. وفي إحدى الحالات، ردّت دولةُ جنسيةِ وإقامةِ المعني ولكنها لم تقدم المعلومات اللازمة بشأن الحالة.

16 - ويؤكد أمين المظالم من جديد أن تقديم الدول معلومات محدّثة ووثيقة الصلة بالموضوع أمرٌ بالغ الأهمية، حيث إن أمين المظالم يُحلّل حالة مقدم الطلب وقت النظر في طلبه، وليس وقت إدراج اسمه في قائمة الجزاءات. ويُكتفى في بعض الردود الواردة بتكرار المعلومات المتاحة في الموجز السردي لأسباب الإدراج في القائمة.

17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسنح الفرصة لأمين المظالم لتقصير فترة جمع المعلومات عملا بالفقرة 3 من المرفق الثاني للقرار 2368 (2017).

دال - الحوار مع مقدِّمي الطلبات

18 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحاور أمين المظالم والمكتب مع جميع مقدِّمي الطلبات الحاليين وممثليهم القانونيين، بوسائل منها المراسلات الخطية والاتصالات الهاتفية والاجتماعات عبر الفيديو وبالحضور الشخصي.

19 - وأجرى أمين المظالم مقابلات مع ثلاثة مقدِّمي طلبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجريت مقابلتان منها مع المعنيَّين شخصيا. إنما في الحالة الثالثة، ولأسباب لا صلة لها بجائحة كوفيد-19، أبلغت الدولة التي يحمل مقدِّم الطلب جنسيتها ويُقيم فيها أمينَ المظالم بأن سلطاتها ستمنعه من مقابلة مقدم الطلب شخصيا إذا سافر إليها لهذا الغرض. ولذلك أُجريت المقابلة عبر الفيديو.

20 - ويؤكد أمين المظالم مجدداً أن المقابلات ينبغي أن تجرى شخصيا ليكون التواصل خلال الاجتماع تجربة مكتملة العناصر ولإعمال معيار الإنصاف الواجب لمقدِّم الطلب. وتُناقش أهمية عقد الاجتماعات مع مقدِّمي الطلبات شخصيا بمزيد من التفصيل في الفرع الخامس أدناه.

هاء - الاطلاع على المعلومات المحجوبة أو السرية

21 - واصل أمين المظالم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهودَه لزيادة توسيع قائمة الاتفاقات والترتيبات مع الدول. وأبرز خلال الاجتماعات الثنائية مزايا هذا التعاون بين الدول والمكتب. ويُوجّه أمين المظالم بالأخص دعوةً إلى دول جنسية وإقامة الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات بأن توقّع ترتيباً في هذا الصدد لتُرسي بذلك الأساس لتقديم معلومات محجوبة أو غير محجوبة أو سرية إلى أمين المظالم.

22 - وأبرم المكتب ما مجموعه 21 اتفاقا أو ترتيبا للاطلاع على معلومات محجوبة[3]. ومن تلك الاتفاقات أو الترتيبات، أُبرم اتفاقان مع رومانيا والنمسا و 19 ترتيباً مع أستراليا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا وكوستاريكا ولكسمبرغ وليختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وإضافة إلى ذلك، أعربت الجمهورية العربية السورية عن استعدادها لتبادل المعلومات مع المكتب من خلال ترتيب يُبرم على أساس مخصوص.

ثالثا - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

ألف - لمحة عامة

23 - في 26 و 27 تموز/يوليه 2021، شارك أمين المظالم في حلقة دراسية عن الجزاءات عُقدت في جنيف ونظّمها معهدُ الدراسات العليا الدولية والإنمائية وفرعُ الهيئات الفرعية لمجلس الأمن التابع لشعبة شؤون مجلس الأمن.

24 - وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المكتب عرضا إيضاحيا في حلقة دراسية معقودة من أجل أعضاء مجلس الأمن الجدد نظّمتها شعبة شؤون مجلس الأمن وهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

25 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، قدّم أمين المظالم إحاطة إلى الدول الأعضاء عبر الفيديو بشأن ولايته وعمل المكتب خلال جلسة إحاطة مفتوحة.

26 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، شارك أمين المظالم عبر الفيديو في تدريب متعلق بالجزاءات عُقد من أجل أعضاء مجلس الأمن الجدد في مؤسسة غرينتري، ونظّمه فرعُ الهيئات الفرعية لمجلس الأمن ومعهدُ الدراسات العليا الدولية والإنمائية.

27 - وتلقى المكتب معلومات مستجدة من الكويت بشأن برنامجها لإعادة تأهيل المواطنين الكويتيين المدرجين في قائمة الجزاءات. وإذا أكمل الأفراد المدرجون في القائمة البرنامجَ بنجاح، يمكنهم تقديم طلبات لرفع أسمائهم من القائمة، وستدعمُ السلطات الكويتية طلباتهم.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل أمين المظالم مناقشته مع الدول الأعضاء، على صعيد ثنائي، لاقتراحه المتعلق بتقديم نسخة مُعمَّاة من التقرير الشامل إلى مقدمي الطلبات بدلا من موجز التحليل الوارد في التقرير نفسه. ويناقش هذا الاقتراح بمزيد من التفصيل في الفرع الخامس أدناه.

29 - وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر وخلال أسبوع القانون الدولي في تشرين الأول/أكتوبر، أجرى أمين المظالم مناقشات مع عدة ممثلين عن الدول الأعضاء بشأن موضوع تطوير المكتب، ومقترحاته لزيادة التحسين، والقرار الجديد وتجديد الولاية، والمرحلة الانتقالية التي يفرضها تولّي شخص جديد منصب أمين المظالم.

(3) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الصفحة الشبكية ذات الصلة في الموقع الشبكي لمكتب أمين المظالم (انظر www.un.org/securitycouncil/ombudsperson/classified_information).

30 - وأجرى أمين المظالم مناقشات غير رسمية بشأن نفس المواضيع مع أعضاء اللجنة وممثلي عدة دول أخرى، بما في ذلك أعضاء في مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف.

باء - الحوار مع اللجنة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

31 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب التواصل مع رئيس اللجنة ومع منسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات وأعضائه. وواصل خبراء فريق الرصد تقديم معلومات هامة في الحالات التي لم يكن قد بُتَّ فيها بعدُ وفقاً للفقرة 4 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017).

32 - ومنذ صدور التقرير الحادي والعشرين، قدَّم أمين المظالم تقريرا شاملا واحدا إلى اللجنة.

33 - وقدَّم فريق الرصد مساعدةً فنيةً إلى المكتب في حالتين؛ وقدّم أحد خبراء فريق الرصد رأيَه بشأن معلومات حصل عليها المكتب بصورة مستقلة.

34 - وناقش أمين المظالم مسألة مضمون الموجزات السردية لأسباب الإدراج في قائمة الجزاءات مع أعضاء فريق الرصد. ويؤكد أمين المظالم على أهمية إبقاء معلومات الإدراج في القائمة محدّثةً ودقيقةً. وتُناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفرع الخامس أدناه.

جيم - الاتصال بالدول والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المكتب في التواصل مع وكالات وكيانات منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء، وبخاصة أعضاء اللجنة والدول الأعضاء المعنية بطلبات الرفع من القائمة التي لم يُبتّ فيها بعدُ.

36 - وتواصل المكتب أيضا مع ممثلي أجهزة إنفاذ القانون، والممارسين القانونيين، وخبراء مكافحة الإرهاب، وفقهاء القانون الدوليين، والاختصاصيين في مجالي القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

دال - أساليبُ العملِ والبحوثُ

37 - شملت دراسة الحالات الفردية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء بحوث مستفيضة في المصادر المفتوحة والتواصل مع شتى المحاورين والخبراء، من الدول الأعضاء وغيرها، وذلك لجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بطلبات الرفع من قائمة الجزاءات.

هاء - الموقع الشبكي

38 - واصل المكتب تنقيح موقعه الشبكي وتحديثه خلال الفترة المشمولة بالتقرير[4].

(4) انظر www.un.org/securitycouncil/ombudsperson.

رابعا - الأنشطة الأخرى

ألف - الإخطار بالإدراج في قائمة الجزاءات

39 - وفقا للفقرة 20 (ب) من المرفق الثاني للقرار 2368 (2017)، عندما يُضاف فرد أو كيان إلى قائمة الجزاءات وتُخطر الدول المعنية، يقوم أمين المظالم بإرسال إخطار مباشرة إلى ذلك الفرد أو الكيان في حالة وجود عنوان معروف لهما.

40 - وفي الأشهر الخمسة منذ صدور التقرير الحادي والعشرين، أُضيف قيدٌ واحد إلى قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة. وقد نُظِر في مسألة الإخطار بهذا القيد، والعمل جارٍ على إخطار الفرد المدرج في القائمة.

41 - وراسل المكتب إحدى الدول الأعضاء طالباً معلومات عن عناوين أفراد مدرجين حديثا في قائمة الجزاءات. وردّت الدولة العضو ولكنها لم تقدم المعلومات المطلوبة.

باء - المرحلة الانتقالية

42 - بالنظر إلى استقالة أمين المظالم اعتبارا من 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، تواصَل أمين المظالم أيضا مع رئيس اللجنة وأعضائها والأمانة العامة لمناقشة كيفية الاستمرار في إعمال الإنصاف في حق مقدّمي الطلبات في الإجراءات العالقة خلال المرحلة الانتقالية، ولا سيما في حالة حدوث فراغ بين مغادرة أمين المظالم الحالي وتعيين أمين المظالم المقبل.

43 - وشارك أمين المظالم في عملية تعيين من يخلفه. فقد شارك في المقابلات بصفته عضوا في فريق إجراء المقابلات، وقدَّم تحليله إلى هذا الفريق بشأن المرشحين المناسبين.

44 - وتُناقش المرحلة الانتقالية إلى بدء أمين المظالم المقبل عمله بمزيد من التفصيل في الفرع الخامس أدناه.

جيم - مسائل متنوعة

45 - ردّ أمين المظالم على طلبات مختلفة للحصول على معلومات عن اللجنة، وولاية أمين المظالم. وقدَّم مواد عامة في ردّه على هذه الطلبات حسب الاقتضاء. وشمل ذلك طلبات تقديم المساعدة الواردة من الدول التي طلبت معلومات أو توضيحات، والطلبات الواردة من المنظمات غير الحكومية والمحامين والأفراد ووسائط الإعلام والجمهور.

خامسا - الملاحظات والاستنتاجات

46 - لا تزال الملاحظات الواردة في تقارير أمين المظالم السابقة صالحة (لا سيما S/2018/579 و S/2019/112 و S/2019/621 و S/2020/106 و S/2020/782 و S/2021/122 و S/2021/676).

ألف - المسائل المؤسسية: تجديد الولاية، وتعيين خلف لأمين المظالم أو أمين مظالم بالنيابة أو ممثل آخر له، والتدابير الانتقالية

47 - تظل سارية الملاحظات الواردة في التقريرين الحادي والعشرين وفي التقارير السابقة بشأن المسائل الموثقة توثيقا جيدا والمتعلقة باستقلالية المكتب واقتراح إنشاء منصب نائب لأمين المظالم أو آلية احتياطية أخرى تنوب عنه في حالة غيابه.

48 - وفي عام 2009، أنشأ مجلس الأمن آلية استعراضية مجسّدة في عملية أمين المظالم. وتحسنت الآلية منذئذ من خلال العمل الذي قام به ثلاثة أمناء مظالم بالتعاون مع اللجنة. وقد أثبتت الآلية متانتها وفعاليتها في ضمان إعمال العناصر الأساسية للإنصاف والأصول القانونية على أقل تقدير.

49 - ولم تنظر اللجنة أو مجلس الأمن بعد في توصيات المكتب بشأن الحيلولة دون أن يؤثر غياب أمين المظالم في إعمال الإنصاف في الإجراءات على نحو ما هو موضح في التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن. ويُشكّل عدم وجود توافق سياسي لحل هذه المسألة تهديداً للاستمرارية والإنصاف على مستوى الآلية ككل وعلى مستوى الحالات التي لم يُبتّ فيها بعد على وجه الخصوص.

تجديد الولاية

50 - يُصبح الضعف المؤسسي الذي يشوب المنصب واضحاً جداً عند نهاية الولاية، بعد استقالة شاغل الوظيفة وقبل تجديد الولاية. فلا يمكن اعتبار أي شيء أمرا مسلّما به، ولا حتى الآلية العكسية لاتخاذ القرارات بتوافق الآراء التي هي آلية حاسمة بالنسبة للولاية: فتجديد ولاية أمين المظالم وجوهرها أمران يُحتمل خضوعهما لمفاوضات سياسية، شأنهما في ذلك شأن تعيين خلف لأمين المظالم. ويحدث ذلك في وقت لا يزال فيه عدة مئات من الأفراد والكيانات مدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، ولهؤلاء الأفراد وهذه الكيانات الحق في إعادة النظر في إدراجهم في هذه القائمة.

تعيين خلف لأمين المظالم

51 - ينتهي سريان القرار 2368 (2017) في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، وبانتهاء سريانه تنتهي ولاية أمين المظالم. وقدَّم أمين المظالم استقالته في 3 حزيران/يونيه 2021، أي قبل أكثر من ستة أشهر من تاريخ تركه منصبه فعليا وهو 17 كانون الأول/ديسمبر. ورغم إعلان استقالة أمين المظالم في وقت مناسب، لم يُعيّن بعد خلف لأمين المظالم.

52 - وقد اتصل عدد كبير من الدول بالمكتب، منها دول من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأخرى من غير الأعضاء فيه. وأعربت تلك الدول عن قلقها إزاء مستقبل وظيفة أمين المظالم وإزاء احتمال بقاء المنصب شاغرا بعد مغادرة أمين المظالم الحالي وإلى حين تعيين أمين المظالم المقبل. وكان السؤال الذي طرحته جميع الدول هو "من سيكون المسؤول بعد 17 كانون الأول/ديسمبر 2021". ويتواصل المكتب مع العديد من الدول من خارج اللجنة، ولا سيما عندما يكون لهذه الدول صلة بإجراءات أمين المظالم. ويشمل ذلك الدول صاحبة اقتراح الإدراج في قائمة الجزاءات، ودول جنسية وإقامة مقدِّم الطلب، وغيرها من الدول التي لها صلة بالطلب. وقد أعربت جميع الدول التي اتصلت بالمكتب عن أملها في تعيين خلف له في الوقت المناسب لتجنب فراغ يُبقي مهام هذه الوظيفة دون تنفيذ لمدة مطولة مرة أخرى مثلما وقع في عامي 2017 و 2018 بعد أن تركت أمينة المظالم السابقة منصبها.

أمين المظالم بالنيابة أو ممثل آخر

53 - كان الفراغ الذي دام قرابة سنة بين مغادرة أمينة المظالم الثانية في عام 2017 وتعيين أمين المظالم الحالي في عام 2018 حالة مثيرة للقلق سلطّ أمين المظالم الضوء عليها باستمرار. فعندما يبقى منصب أمين المظالم شاغرا ولا توجد آلية احتياطية، يوقف العمل على جميع الإجراءات المعلقة ولا يمكن للمكتب قبول الطلبات الجديدة إلا على أساس غير رسمي.

54 - وأي فراغ آخر لن يُضر بسمعة ومصداقية الآلية برمتها فحسب، بل سيُعرض أيضا الإنجازات التي تحققت في السنوات الاثنتي عشرة الماضية للخطر، وسيحرم الأفراد الذين لا يمكن قبول طلباتهم رسميا من حقهم في إعادة النظر في حالاتهم. ولهذا السبب، يكرر أمين المظالم الإعراب عن الرأي المعرب عنه سابقا في التقريرين الخامس عشر والسادس عشر للمكتب المقدَّمين إلى مجلس الأمن (انظر S/2018/579، الفقرة 26؛ و S/2019/112، الفقرتان 24 و 25)، وهو أن آلية أمين المظالم ينبغي أن تكون قادرة على العمل في كل وقت، بما في ذلك أثناء شغور منصب أمين المظالم.

55 - واقترح أمين المظالم نصاً لاستعماله في القرار المقبل المُجدِّد لولاية أمين المظالم. وفي هذا النص المقترح، يُطلب إلى الأمين العام أن يضمن استمرارية آلية أمين المظالم بإحلال منصب لنائب أمين المظالم يُكلَّفُ شاغله بالنظر في الطلبات ومواصلة سير الإجراءات في حالات غياب أمين المظالم. ويرى أمين المظالم أن هذا المنصب لا يتطلب إنشاء وظيفة جديدة. بل يمكن للموظف القانوني الذي يدعم أمين المظالم أن يتولّى مهام ذلك المنصب دون أن تترتب على ذلك أي آثار مالية[5].

التدابير الانتقالية

56 - في محاولة للتخفيف من آثار احتمال وقوع فراغ، اقترح أمين المظالم تدابير انتقالية لكفالة استمرار سير الإجراءات التي لا تزال قيد نظر المكتب. ولا تزال الحالات 94 و 95 و 96 قيد نظر اللجنة، أما الحالات 97 و 98 و 99 فهي في مرحلة جمع المعلومات. وبهدف كفالة مواصلة عمل المكتب على الحالات، وإنجاز إجراءات التمديد الرسمي للمراحل الإجرائية حسب الاقتضاء، والبتّ في مقبولية الطلبات الجديدة، وتقديم تقريرَي أمين المظالم الشاملين عن حالتين لم يُبتّ فيهما بعد إلى اللجنة، اقترح أمين المظالم الإذن للموظف القانوني المختص بأن يتولى لمدة محددة إنجاز هذه المهام التي لها طابع متفرّد جدا ويجب مراعاة الوقت فيها، وذلك إلى أن يتولى أمين المظالم الجديد منصبه. وللأسف، لم يقبل بعض أعضاء اللجنة هذا الاقتراح، ولذلك اقتُرح ترتيب بديل للمرحلة الانتقالية. وفي سياق هذا الترتيب البديل، الذي يشبه التدابير الانتقالية التي اتخذت في عام 2017 (انظر S/2017/685، الفقرة 49)، لم يُتّفق على أي ممثل مؤقت لتولي مهام أمين المظالم فيما يخص الخطوات الإجرائية المتعلقة بالحالات. وحتى وقت تقديم هذا التقرير، أي قبل يوم واحد من ترك أمين المظالم منصبه، لم تكن اللجنة قد بتّت بعد في اقتراح اتخاذ تدابير انتقالية. والأمر الذي يُثير بالغ القلق في هذه المرحلة هو أنه لا يزال من غير الواضح كيف سيُقدَّم التقريران الشاملان المنتظران، حتى يتسنى البتّ في الحالتين المعنيتين في غضون المهل الزمنية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن، إذا لم يُعيّن أمين مظالم جديد في الوقت المناسب لأداء هذه المهمة.

---

(5) يبدو، حتى وقت كتابة هذا التقرير، أن النص المقترح لن يُدرج ضمن النص النهائي للقرار الجديد.

57 - وفيما يتعلق بإحدى الحالتين، قال المحامي إنه ينظر في إقامة دعوى قضائية على شاكلة القضية التي أقامها المدعو *قاضي*[6] في حالة تأخر الإجراءات المتعلقة بحالة موكله بسبب بقاء منصب أمين المظالم شاغرا.

باء - موجز التحليل والتقريرُ الشامل المُعمَّى

58 - وبعد ثلاث سنوات من الممارسة بموجب الأحكام الجديدة التي تقضي بموافاة مقدِّمي الطلبات ببيان موسّع لأسباب إدراجهم في قائمة الجزاءات، اقترح أمين المظالم على اللجنة تقديم نسخة مُعمَّاة من التقرير الشامل إلى مقدِّمي الطلبات بدلا من موجز التحليل الوارد في التقرير نفسه. وقد قبلت اللجنة في إحدى الحالات الممارسة الجديدة المقترحة، ونُفذت على الفور. ويعتبر أمين المظالم أن هذه الممارسة تُشكّل تحسُّنا هاما من حيث الشفافية وإعمال الإنصاف، ويرى أن قرار اللجنة يشكل سابقة حسب فهمه. والاختلاف بين مضمون هذا التقرير المُعمَّى وموجز التحليل اختلاف بسيط جدا. والأهم من ذلك أن مقدِّم الطلب تمكَّن من قراءة المعلومات بالشكل الأصلي الذي ترد به في التقرير، وليس في وثيقة منفصلة. ورغم حجب المعلومات السرية من التقرير، فقد تمكن مقدِّم الطلب من أن يفهم على وجه أفضل الحجج المقدمة ضده، حيث أن الوقائع والأسباب التي استند إليها أمين المظالم في تقديم توصيته نُقلت بطريقة أشمل مما يُتيحه موجز التحليل. ولهذا السبب يوصي أمين المظالم مجلسَ الأمن بأن يمنح أمين المظالم في القرار المُجدِّد لولايته خيار تطبيق هذه الممارسة الجديدة على الأقل. ولا تحدُّ الممارسة الجديدة من حق الأعضاء في المشاركة في عملية إبلاغ مقدِّمي الطلبات بأسباب إدراجهم في قائمة الجزاءات؛ إذ لا يزال بالإمكان تعمية معلومات إضافية بناء على طلب أحد أعضاء اللجنة.

جيم - الاجتماع مع مقدمِّي الطلبات شخصياً

59 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسمح الدولة العضو التي يحمل أحد مقدّمي الطلبات جنسيتها ويُقيم فيها بأن يُجري أمين المظالم مقابلة معه شخصياً قبل تقديم التقرير الشامل الذي يعدّه أمين المظالم. ولم تُقدَّم أي أسباب وجيهة لدعم هذا القرار الذي يخالف قرار مجلس الأمن. وأشار أمين المظالم إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في قرار مجلس الأمن، وأصرّ على مقابلة مقدِّم الطلب شخصياً، لكن دون جدوى. ويُشكِّل الرفض غير المبرر لطلب أمين المظالم مقابلة مقدِّم الطلب شخصياً، في إطار المهل الزمنية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن، تقييداً لا سند له لحق مقدِّم الطلب في الاستماع إليه، ومسَّ هذا الرفض إنصاف الإجراءات المتعلقة بهذه الحالة. وأشار أمين المظالم في عدة مناسبات إلى أن المقابلات الشخصية، إضافة إلى إعمالها حق مقدِّم الطلب في الاستماع إليه، قد تكون أيضا حاسمة في إثبات الحقيقة. وينبغي لمجلس الأمن أن يهيب بجميع الدول الأعضاء أن تتعاون دون شرط مع أمين المظالم في حدود الإطار الإجرائي الذي ينص عليه قرار مجلس الأمن.

60 - وخلال مناقشة مع محامي مقدِّم الطلب، شرح أمين المظالم الخيارات، فإما تأجيل المقابلة أو إجراؤها عبر الفيديو. وفي ظل رحيل أمين المظالم الوشيك وعدم معرفة تاريخ بدء خلفه عملَه، وبالتالي

---

(6) انظر، على سبيل المثال، الحكم الصادر عن الدائرة الكبرى بمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في قضية *المفوضية ومن معها ضد قاضي (Commission and Others v. Kadi)* (في القضايا المضموم بعضها إلى بعض C-584/10 P و C-593/10 P و C-595/10 P) (18 تموز/يوليه 2013)، حيث قالت المحكمة إن قيام محاكم الاتحاد الأوروبي بمراجعة فعالة أمر في غاية الأهمية لاسيما في ظل انعدام ضمانات الحماية القضائية الفعالة على مستوى الأمم المتحدة.

احتمال حدوث تأخير في هذه الحالة يمسُّ إنصـــاف الإجراءات، قرّرت الأطراف المعنية إجراء المقابلة عبر الفيديو، بموافقة مقدِّم الطلب، على أساس استثنائي ودون التأثير على الحالات المقبلة.

دال - نوعيةُ معلومات الإدراج في قائمة الجزاءات والنقص في الأدلة والقصـــور في مراعاة الأصول القانونية

61 - في إحدى الحالات التي نُظر فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتّضح أن أسباب إدراج مقدم الطلب في قائمة الجزاءات والطلبات التي وردت من دول مختلفة بإبقائه على القائمة تستندُ إلى معلومات استخباراتية حصرا. وتعذر إثبات ما إذا كانت المعلومات قد جمعتها أجهزة الاستخبارات في بلدان مختلفة أم أن مصدرها مصدر وحيد وأن هذا المصدر وافى أجهزة البلدان الأخرى بها. وقُدِّمت هذه المعلومات مرة أخرى في سياق إجراءات أمين المظالم. ونوعية المعلومات رديئة ومثيرة للقلق. ورغم أن جانبا هاما من الادعاءات الموجهة ضد مقدم الطلب حققت فيه سلطات البلد الأصلي لمقدم الطلب تحقيقا دقيقا ولم يُؤكَّد، تكرِّر الدول المعنية ببساطة ما سبق دحضه في سياق الإجراءات الوطنية من معلومات. وإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات لم تخضع لفحص للتحقق من معقوليتها. إذ لم يُفترض، بل لم يُعترف حتى بأن الادعاء يبدو مستبعدا جدا ولا يمكن تصديقه على خلفية المعلومات المتاحة لعامة الجمهور عن مقدم الطلب. فقد كان الخطأ واضحا في جانب من المعلومات. واستندت جوانب أخرى من المعلومات إلى سوء فهم للنزاع الذي تورط فيه مقدم الطلب. فعلى سبيل المثال، نُسب معسكر حكومي للتدريب العسكري إلى تنظيم القاعدة مع أنه من غير الممكن أن يكون تحت سيطرة هذا التنظيم. والتفسير المحتمل الآخر لتلك الادعاءات، وإن لم يكن لدى أمين المظالم أدلة على ذلك، هو أنها مدبّرة عمدا، ربما انتقاما من مقدم الطلب. وهناك تفسير آخر أقل خطورة ولكنه مثير للقلق وهو أن الادعاءات ترجع إلى تأويل متحيز أو نقص المعرفة بالظروف السياسية والعسكرية الغامضة على الأرض.

62 - وفي حالة أخرى نظر فيها أمين المظالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كشف تحقيق أمين المظالم أن بعض المعلومات التي استند إليها قرار الإدراج الأصلي في قائمة الجزاءات على الأقل كانت ناجمة عن التعذيب، وبالتالي فهي غير موثوقة بطبيعتها.

63 - وغني عن القول إن الوسائل والأدوات المتاحة لأمين المظالم غير كافية لاستجلاء المسائل الخطيرة من هذا القبيل على نحو شامل موثوق به. وتمثل آلية أمين المظالم الاستعراضية سبيل انتصاف هام يصب في مصلحة مراعاة الأصول القانونية وإعمال الإنصاف. لكن من الواضح أنها غير كافية. فالتفسيرات المحتملة المتعلقة بالعيوب التي تشوب المعلومات في الحالة الأولى وانعدام الموثوقية الواضح في المعلومات في الحالة الثانية أمورٌ تدل على مدى أهمية أن تطبق من البداية معايير عالية في تقييم وإقرار الأساس الوقائعي القاعدي لقرارات الإدراج في قائمة الجزاءات. ويوصي أمين المظالم مجلس الأمن واللجنة بالعمل بشكل أوضح على المعايير التي ينبغي أن تسري في تقييم وإقرار الادعاءات الوقائعية لتجنب اتخاذ قرارات لا مبرر لها.

هاء - التحديث المنهجي للمعلومات المتعلقة بالأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات

64 - تؤكد الحالات المذكورة أعلاه ما توصل إليه أمين المظالم في حالات أخرى كثيرة: فبعد أن يُدرج فرد ما في قائمة الجزاءات، لا تُحدّث المعلومات المتعلقة به، أو يمكن القول على الأقل أنها لا تُحدث

منهجياً. وأعربت عدة دول عن رأي مفاده أن مجرد إدراج فرد في قائمة الجزاءات هو سبب كاف للإبقاء على إدراجه فيها. وأُبلغ أمين المظالم في عدة مناسبات بعدم وجود معلومات محدّثة وأنه يفترض من ثمّ أن أسباب الإدراج في قائمة الجزاءات لا تزال قائمة. وفي المقابل، نادرا ما تشعر الدول بالمسؤولية عن المبادرة بتحديث المعلومات المعنية وبإتاحة ما حُدّث منها للجنة، سواء كان ذلك في صالح الفرد المدرج في قائمة الجزاءات أو في غير صالحه. ففي إحدى الحالات، مثلا، استند الإدراج في قائمة جزاءات الأمم المتحدة إلى قضية جنائية محلية. ولم يُعرف على مستوى نظام جزاءات الأمم المتحدة أن حكما آخر ذا صلة صدر بعد سبع سنوات في الدولة نفسها في حق الفرد نفسه بعد محاكمة علنية. وفي حالة أخرى، أُبلغ أمين المظالم بوضوح بأن مقدم الطلب لا يزال يعيش في بلده الأصلي ويدعم تنظيم القاعدة هناك رغم أنه غادر بلده الأصلي أربع سنوات قبل ذلك ويتمتع منذئذ باللجوء السياسي في دولة أخرى. ويوصي أمين المظالم بأن يتخذ مجلس الأمن واللجنة مزيدا من الخطوات لضمان تحديث المعلومات وإتاحتها في جميع الأوقات وليس فقط عندما يبدأ أمين المظالم إجراءات جديدة بناء على تلقيه طلبا.

65 - ويرى أمين المظالم أن المبدأ التالي منبثق من المبادئ العامة للقانون: فالوكالة التي تفرض رسميا عقوبات على كيانات اعتبارية وأشخاص اعتباريين تتحمل المسؤولية عن ضمان دقة المعلومات التي تستند عليها وعن تحديثها وموثوقيتها. وتتجلى وجاهة ذلك بقدر أكبر إذا أخذنا في الاعتبار أن الشخص الخاضع للجزاءات لا تتاح له الفرصة لممارسة حقه في الاستماع إليه إلى أن يقدم طلبا إلى أمين المظالم لرفع اسمه من قائمة الجزاءات.

واو - الترتيبات غير الرسمية المُعزِّزة لاستقلالية المكتب

66 - يرد في التقريرين الثالث عشر والرابع عشر لأمين المظالم (S/2017/60 و S/2017/685) بيان للترتيبات غير الرسمية التي اتخذتها الأمانة العامة فيما يتعلق بتعزيز استقلالية المكتب. ومن تلك الترتيبات التدبير الذي يفرض إشراك أمين المظالم في جميع عمليات تعيين موظفين لتقديم الدعم للمكتب (S/2017/60، الفقرة 36). وقد أصبحت وظيفة الموظف القانوني في المكتب شاغرة مؤخرا وصدر إعلان عنها. ويوصي أمين المظالم بشدة بإشراك خلفه في إجراءات التوظيف وعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتعيين الموظف القانوني الجديد.

زاي - ترجمة التقارير الشاملة

67 - تُترجم تقارير أمين المظالم الشاملة المقدَّمة إلى اللجنة بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وتُتاح للجنة لتنظر فيها. وفي الآونة الأخيرة، ازداد الوقت الذي تستغرقه ترجمة التقارير زيادة كبيرة مقارنة بالممارسة السابقة. ويؤكد أمين المظالم أنه كلما سُورع بإتاحة الترجمات، كلما تسنى للجنة أن تسارع باتخاذ قراراتها في الحالات التي لم يُبت فيها بعد.

حاء - المسائل العملية ذات الصلة بالجائحة

68 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز المكتب ولايته من حيث جوانبها كلها رغم القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 والتعديلات التي لزم إدخالها على أساليب العمل سواء في مقر الأمم المتحدة

أو أثناء السفر. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن أمين المظالم في حالتين من السفر إلى بلد إقامة مقدم الطلب لعقد اجتماعات شخصية. وفي حالة ثالثة، لم يكن لإلغاء الاجتماع الشخصي صلة بالجائحة.

69 - وقدم أمين المظالم عرضا إلى اللجنة بالحضور الشخصي فيما يتعلق بالحالة 94 على النحو الذي يتوخاه مجلس الأمن.

طاء - الاستنتاجات

70 - يواصل مكتب أمين المظالم تزويد الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات بآلية استعراضية عامِلة وفعالة تصونُ العناصر الأساسية للإنصاف والأصول القانونية.

71 - ومن الضروري والملح من جهة أخرى أن يُرسى نظام يكفل استمرارية الآلية، بما في ذلك عندما يكون هناك فراغ بين مغادرة أمين مظالم وتعيين آخر.

72 - وأبرزت الحالات التي نُظر فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من أي وقت مضى مدى الحاجة إلى ضمان جودة المعلومات التي تُتخذ على أساسها قرارات الإدراج في قائمة الجزاءات. فعواقب الجزاءات على حياة الأفراد من الشدة بحيث لا يسع اللجنة إلا أن تتخذ تدابير لمنع إدراج أسماء أفراد في قائمة الجزاءات استنادا إلى معلومات تتأتّى بأفعال مؤذية مثل التعذيب أو الادعاءات الكاذبة. وقرار إدراج اسم في قائمة الجزاءات مسؤولية يتحملها كل عضو في اللجنة ولا تنحصر في الدولة صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة. ولذلك ينبغي لكل عضو توخي العناية الواجبة في تفحص المعلومات الداعمة لاقتراحات الإدراج في القائمة.

73 - ولا يزال انعدام الاستقلالية المؤسسية ومركز أمين المظالم يشكلان تحديا أبرزَه جميع شاغلي منصب أمين المظالم الثلاثة. ويُؤمل أن يُنشأ مكتب مستقل في المستقبل القريب على نحو ما أمر به مجلس الأمن مرارا وتكرارا. وستكون هذه فرصة أيضا لإنشاء وظيفة نائب أمين المظالم لضمان استمرارية إجراءات أمين المظالم.

74 - وأخيرا، يُؤمل أن يتم في فترة ولاية أمين المظالم المقبل صونُ ومأسسةُ التقدم المحرز على صعيد الشفافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل تزويد مقدم الطلب بنسخة مُعمّاة من التقرير الشامل لأمين المظالم.

75 - ويغتنم أمين المظالم هذه الفرصة ليعرب عن شكره للدول الأعضاء والأمانة العامة ومقدِّمي الطلبات ومحاميهم على ثقتهم في إجراءات أمين المظالم وعلى دعمهم على مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية.

Annex

Status of recent cases[1]

Case 99, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
16 December 2021	Transmission of case 99 to the Committee
16 April 2022	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 98, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
29 November 2021	Transmission of case 98 to the Committee
29 March 2022	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 97, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
27 September 2021	Transmission of case 97 to the Committee
27 January 2022	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 96, one individual (Status: Committee phase)

Date	*Description*
1 July 2021	Transmission of case 96 to the Committee
1 November 2021	Information-gathering period completed
29 November 2021	Comprehensive report submitted to the Committee

[1] The status of all cases since the establishment of the Office of the Ombudsperson can be accessed through the website of the Office: www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases.

Case 95, one individual (Status: Committee phase)

Date	*Description*
9 June 2021	Transmission of case 95 to the Committee
25 October 2021	Information-gathering period completed
16 December 2021	Comprehensive report submitted to the Committee

Case 94, one individual (Status: Committee phase)

Date	*Description*
1 April 2021	Transmission of case 94 to the Committee
1 August 2021	Information-gathering period completed
1 October 2021	Comprehensive report submitted to the Committee
24 November 2021	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

Case 93, Khalifa Muhammad Turki al-Subaiy (Status: delisted)

Date	*Description*
28 September 2020	Transmission of case 93 to the Committee
11 February 2021	Information-gathering period completed
11 May 2021	Comprehensive report submitted to the Committee
7 July 2021	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
6 September 2021	Committee decision to delist
15 September 2021	Formal notification to the petitioner with redacted version of the comprehensive report (in lieu of the summary of analysis)